

مصارف لبنان، الربحية والمناعة في زمن الخسائر



حققت نتائج أرقام ميزانيات المصارف اللبنانيّة الغير مدققة لنهاية العام ٢٠٠٨ نمواً ملتفتاً، وقفزات مهمة في تعزيز رساميلها وتدعم احتياطاتها، والتي أكدت ربحية وملاءة وسيولة هذا القطاع المحصن بفضل بنية التسليفات والإجراءات النقدية الرقابية المتّبعة من المصرف المركزي.

علي بدراَن*

مدير وخبير مصرفي، عضو نقابة
خبراء المحاسبة المحازن في لبنان

الاقتصاد اللبناني لن يكون خارج الركود الذي لم تتحدد درجهه وعمقه بعد، الإنعكاسات الممكّنة على الصعيد الاقتصادي تشير إلى تقديرات أن يحافظ النمو على نسبة ٤ في المئة بدلاً من التوقعات الأكثر إيجابية التي كانت قبل الأزمة، برفاقه إنخفاض معدلات التضخم إلى ٤ في المئة مقارنة مع حدود ٧، ١٠ في المئة خلال ٢٠٠٨. وتعتبر نسبة النمو المتوقعة جيدة مقارنة بما يحدث في الاقتصاد العالمي حيث التقديرات الأخيرة لصندوق النقد الدولي تشير إلى الركود الكبير في الاقتصاد العالمي هذه السنة. بينما توقع النمو تم تعديله في لبنان، فقد رفعت وحدة الاقتصاد المالي ميسّت The Economist Intelligence Unit توقعاتها للنمو في لبنان إلى ٦، ٤٪ في العام ٢٠٠٩ مع تشديدها على ضرورة تحقيق تقدم على صعيد هيكلية العجز العام في العام ٢٠٠٩. وكذلك أعلنت مؤسسة "موديز" عن إعادة النظر في الرؤيا المستقبلية للأقتصاد اللبناني من "مستقر" إلى "إيجابي".

إن اهتمام المؤسسات المصرفية اللبنانيّة بالتركيز على الربحية وتعزيز القاعدة الرأسمالية وتدعم احتياطاتها، للاستفادة من تجارب الأزمة المالية والتي أصابت أكبر المصارف العالمية. في حين بقيت المصارف اللبنانيّة بمنأى إلا في حالات وخشائر

محدودة أمكن استيعابها، متحصنة بالسيولة المتوفّرة والدور الفعال لمصرف لبنان من خلال مواكبته العمل المصرفي وأوضاعاً معايير متشددة وحدوداً متداينة لأي توظيفات متوجهة إلى الخارج ومنظماً التعاطي مع المشتقات المالية.

إن الأرباح الصافية التي أظهرتها ميزانيات المصارف تعكس أهمية خاصة في نهاية العام ٢٠٠٨ في ظل الخسائر التي بدأت تظهر تباعاً في ميزانيات المصارف العالمية من جراء انعكاسات الأزمة الحالية.

وتشير المعطيات في أرقام الميزانيات إلى انعكاس الأرباح المرتفعة على

إن أهم ما في أرقام الميزانيات وما أظهرته من أرباح صافية، ما هو إلا دليل على أن أداء القطاع المصرفي اللبناني في لبنان لا يزال بمنأى عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

فالقطاع بات مجموع موجوداته تقارب ١١٥ مليار دولار أي أربعة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني. وحجم الودائع يتاهز ثلاثة أضعاف حجم هذا الاقتصاد.

وشكّلت زيادة التسليفات خلال العام ٢٠٠٨ محطة متميزة في النشاط المصري إذ بلغت قيمة التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة نهاية ٢٠٠٨ بحدود ٢٨ مليار دولار أمريكي، ضمنها تسليفات المصارف المتخصصة، وبلغت السيولة لدى المصارف اللبنانية من أعلى النسب بحسب المعايير الإقليمية والدولية. وبات اعتمادها كمعيار يضاف إلى الكفاية الرأسمالية، مما أتاح لهذه المصارف أن تبقى بعيدة عن المفاعيل المباشرة للأزمة المالية العالمية. خصوصاً أن ٨٨٪ من المصادر التمويلية للمصارف اللبنانيّة تأتي بمعظمها من الودائع التي تعود بنسبيتها الكبيرة للبنانيين المقيمين وغير المقيمين، مما حصن المصارف بعدم الافتقار إلى السيولة، كما حصل لدى المصارف العالمية في الخارج، وأدى إلى نهاية مصارف الأعمال وإفلاس Lehman Brothers أحد أكبر مصارف الاستثمار في الولايات المتحدة الأميركيّة، واندماج Merrill Lynch إلى Morgan Stanley وتحويل Bank of America إلى مصارف تجارية.

لا يعني ذلك أن الاقتصاد كلّ بمنأى عن ارتدادات وتداعيات الأزمة العالمية الأكبر منذ ٨٠ عاماً، والتي لم تنته بعد، فتدخل الدول وضخ السيولة من قبل المصارف المركزية ما زال قائماً وبشكل مستمر لتصحيح الاختلالات والعودة لاكتساب الثقة.

* alihbadran@yahoo.com

ساعد في الإستقرار أيضاً صدور عدد من التعاميم من البنك المركزي بهذا الخصوص، إضافة إلى أن المادة ١٥٦ من قانون النقد والتسليف تفرض على المصادر التوفيق بين مدة توظيفاتها وطبيعة مواردها والفجوة "Gap" التي قد تحصل بين الاثنين تحسب من ضمن مخاطر السوق وتعالج على هذا الأساس.

فعملية التسليف مستمرة في المصادر اللبنانية بشكل طبيعي وتحقق نمواً مستمراً بينما توقفت في كثير من بلدان المنطقة والعالم ومعدلات الفائدة على الحسابات المدينة ارتفعت في الخارج بينما بقيت مستقرة في لبنان.

٣. التزام المصادر اللبنانية بمعايير بازل-٢

قطعت المصادر اللبنانية شوطاً مهماً جدًا في تطبيق معايير بازل-٢ في أوائل عام ٢٠٠٨، عبر توسيع قاعدة المساهمين وإعادة رسملة الأرباح، وتحسين أنظمة إدارة جميع أنواع المخاطر المصرفية من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية. إضافة لاتخاذ عدة تدابير من السلطات المركزية والرقابية وإدارات المصادر وتحمّل هذه التدابير حول الاستمرار في مكافحة تبييض الأموال لا سيما فيما يعود إلى معرفة العملاء (KYC) والتحقق عنهم، وتوسيع نطاق قواعد المحاسبة والتدقّيق الدولي، وترشيد الادارة والحكومة، وتطوير العمل الاداري والمحاسبي في سبيل تحسين الشفافية والافصاح المالي.

بالإضافة لابتعاد المصادر اللبنانية عن التوظيفات في الأسواق العالمية، ولدى المصادر الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة الأميركيّة نظراً لقدرة البنك المركزي على رصد التغييرات وتبعها منذ الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة، ومواكبة العمل المصرفي بالمعايير المتشددة والحدود المتدينية لأي توظيفات متوجهة للخارج، ومنظماً التعاوني مع العقود المستقبليّة والأدوات والمشتقات الماليّة، لأنّ الغالبية الساحقة من المتعاملين بهذه الأدوات غير قادرین على فهم تركيبتها أو قياس وتحديد مخاطرها، بل كان السعي وراء الربح السريع والمضاربة هما الأساس وراء التعامل بها.

وقد نجحت معايير بازل-٢ إلى حد معقول في إدارة المخاطر، إلا أنه تبيّن أن هناك ثغرات لا تزال موجودة فيما يتعلق بالأدوات المالية المتطرفة وطريقة ادارتها.

٤. اتباع سياسة تنوع التسليفات والتوظيفات

التزمت المصادر اللبنانية العمل المصرفي في التسلیم للتوظيفات وتنوعها في الأسواق لاختلاف أنواع القطاعات المنتجة، والقيام بنشاط ائتماني ملمس وظاهر بصورة واضحة في مجال صيرفة التجزئة (Retail) لقرض الأفراد ولا سيما في مجالات قروض السيارات والاسكان والقرض الشخصي. وتتوسيع الخدمات والمنتجات وتوجيهها محافظاً على التمويل الداخلي، الذي يشمل تمويل الدين العام للدولة والقطاع الخاص ودخول الصيرفة الإسلامية إلى السوق اللبناني من خلال الاطار القانوني والتعاميم الخاصة بها. وقيام البنك المركزي باصدار تعاميم للمحافظة على الاستقرار التسليفي لدى القطاع الخاص، لا سيما تلك التي سمحت بتسوية

العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الموجودات. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة منها الإنتشار المصري في اللبناني في الأسواق المجاورة ونجاحها في التمدد الإقليمي، ونمو جيد في التسليفات وعمليات المتابعة لتحسين جودة هذه المحفظة وتنوعيتها. بحيث تراجعت نسبة صافي الديون غير العاملة إلى إجمالي التسليفات الصافية من المؤنات والفوائد غير المحققة إلى حوالي نسبة ٦٠٪ أقل مقارنة بالمستويات الأعلى في السنوات السابقة.

■ أسباب مناعة المصادر اللبنانية

لم تتأثر المصادر اللبنانية بمخاطر عمليات التمويل العقاري كتلك التي تعصف بالولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها من البلدان إثر أزمة الرهونات العقارية، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة منها:

١. تحصين القطاع المصرفي بالقوانين والتشريعات والتعاميم الرقابية الاحترافية الصادرة عن مصرف لبنان فيما خص التسليفات وتحديد مخاطرها

حدد المصرف المركزي نسبة التسليف على الأسهم والسنادات المحلية والدولية بـ٥٠٪ في المئة لحماية المستثمر والمصرف من التقلبات الحادة، وتم إلغاء امكانية استثمار المصادر في الأدوات والمشتقات المعقدة ومن بينها الرهونات العقارية وكذلك التسليف العقاري. حيث تخضع المصادر اللبنانية للضوابط الشديدة على تمويل الأصول الثابتة، أهمها عدم منح تسليفات عقارية تتجاوز نسبة ٦٠٪ من قيمة العقار المطلوب شراؤه، أو القيمة الحالية للعقار قيد الإنجاز أو قيمة الضمانة المقدمة. مع استثناء خاص للقروض السكنية. إضافة لتحديد آجال القروض العقارية وتحديد برنامج التسديد وفقاً للتدفقات النقدية للعميل، وعدم تمويل عمليات المضاربة العقارية، أي شراء العقارات بهدف إعادة بيعها.

إن عملية استيفاء قيمة القرض المتعثر من العقار المقدم كضمانة تخضع لشروط التملك مؤقتاً وتتطلب موافقة لجنة الرقابة على المصادر، ويجب تصفية العقار خلال مهلة سنتين، وفي حال تعذر ذلك على المصرف تكويناحتياطي خاص، ويجب أن يكون بالعملة اللبنانية مهما كانت عملة القرض ويوازي هذا الاحتياطي قيمة الديون المقابلة للعقار بمعدل ٥٪ سنوياً. على أن يبقى الاحتياطي قائماً ما لم يتم تصفية العقار، ولا يعتبر هذا الاحتياطي ضمن الأموال الخاصة للمصرف ولا يجوز أيضاً أن يكون مجموع العقارات التي تم تملكتها مؤقتاً لحين التصفية أن يتجاوز مجموعها الأموال الخاصة للمصرف في أي وقت.

٢. الاستقرار النقدي لجهة أسعار الصرف ومعدلات الفائدة في ظل تزايد العجز في الموازنة

إن استقرار الأوروبيوند بالرغم من التقلبات لفترة قصيرة، في ظل مناخ دولي مالي متآزم، ما هو إلا مؤشر إيجابي عن الأوضاع المالية. وكدليل على الثقة الأمر الذي يبرز خلال الفوائض في الاكتتابات في السنادات، مما حدا بالمصرف المركزي لإصدار شهادات إيداع لامتصاص السيولة. وقد

القانون في الجريدة الرسمية خلال السنة الحالية. فقانون الدمج كان له الأثر الكبير على خروج ٢٢ مصرفًا من القطاع سالماً عن طريق الاستحواذ أو الإندماج أو التصفية الذاتية دون الحق خسائر بالمودعين مما زاد من الثقة التي هي أساس الاستقرار المالي.

٥. تخفيف مخاطر التسليفات لسوق الاستهلاك. إن مؤسسات الاستعلام الخاصة بالرغم من أهميتها واستعانته عدد من المصارف بها، لكنها لا تكتفي لجهة الاستعلام عن زبائن قروض التجزئة للمصارف، وتشمل أكبر شرائح المجتمع. خلال الشهر الماضي تم الإعلان في جمعية مصارف لبنان عن إنشاء مؤسسة للمعلومات الائتمانية عن الزبائن، ومن المتوقع أن يكون لها الدور الفعال في الاستعلام عن المدينين في سوق الاستهلاك، بعد أن تم تحديث القطاع المصرفي وتطوير مركزية المخاطر في مصرف لبنان، وتوسيع وتحسين القدرة التقنية والتي باتت في مستوى جيد من الأداء مما يتيح للمصارف الدخول المباشر على كل المعلومات على مركزية المخاطر الذي يزيد من شفافية الاستعلام عن أي عميل للمصرف، ويعطي التسليفات وقروض التجزئة دفعاً كبيراً. وهناك تقييمات بمجالات التعاوني المباشر مع المصارف منها مقاصصة الشيكات بحيث هناك مشروع لدى المصرف المركزي لتنفيذ هذه المقاصصة مباشرةً من المصرف وامكانية دخوله إلى هذه الحسابات.

٦. عدم زيادة نسبة الضريبة على الفائدة الدائنة أكثر من ٥ في المئة المعول بها حالياً والذي كان من ضمن مشاريع مؤتمر باريس-٢ وكان وارداً في مشروع الموازنة. فقرار الزيادة غير مناسب خصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها مما يؤثر سلباً على استقطاب الودائع إلى المصارف اللبنانية.

٧. مشكلة الدين العام المتفاقم وتحسين ادارته. إن مكامن الضعف والتحدي الأهم الذي يواجه لبنان لا يزال في معالجة مشكلة الدين العام المتفاقم، وهو تحد ازداد صعوبة في ظل الأزمة العالمية. إن عجز الموازنة وعدم اقرارها مع دخول الفصل الأول من سنة ٢٠٠٩، قد ارتفع إلى حوالي ٦٢٠ مليار ليرة مع التعديلات الأخيرة.

إن اتخاذ الحكومة خطوات فاعلة على صعيد المالية العامة، ووضع الخزينة حيال حجم الدين العام والاقدام على اجراء اصلاحات بنوية تمكن من تخفيف العجز وتحسين ادارة الدين العام وضرورة الاستثمار في البنية التحتية وتفعيل برنامج اصلاح مالية الدولة. من خلال قانون الضريبة الموحد للدخل لازالة تشوهات النظام الحالي لضريبة الدخل، وقانون الاجراءات الضريبية، الذي بات جاهزاً ومتابعة الاصلاحات لاعادة جدولة الدين العام، من شأن ذلك الإنعاش الإيجابي على المصارف اللبنانية

■ عدم صوابية الاعتماد فقط على مؤشر التصنيف كمقاييس ذي أولوية في اتخاذ القرار الاستثماري:

يجب الاستفادة من تجربة الأزمة المالية العالمية وعدم الركون فقط على التصنيف الائتماني لمؤسسات التصنيف الدولية فيما خص الأدوات المركبة. فهو غير كافٍ اطلاقاً. وهذه المؤسسات بدأت تبذل جهداً كبيراً

الديون المشكوك بتحصيلها، وقد سوّيت أوضاع حوالي ٤٠٠ عميلاً مجموع تسليفاتهم بحدود ٢٠٧ مليار دولار. وبالتالي ليس لدى المصارف اللبنانية أصول سيئة، على غرار الأزمة العالمية التي تزيد الضغوط على المصارف، فقد أعلن وزير الخزانة الأميركي تيموثي غيتر عن شراء أصول سيئة بقيمة تريليون دولار لإنقاذ المصارف الأمريكية بحيث أصبحت الدولة هناك تتدخل في الاقتصاد بشكل مباشر، والأزمة تتفاعل على الصعيد الاقتصادي وازدياد وتيرة الإنكماش والركود وتراجع النمو العالمي.

٥. وجود ضوابط من البنك المركزي على نسب الإقراض إلى رأس المال أي الرافعة المالية (Leverage) بحيث غير مسموح للمصارف اللبنانية بأن تتعذر نسبة إقراض المؤسسات المالية غير المصرفية ٦ أضعاف رأسمالها، بينما كانت عالية هذه النسبة في الخارج، وفي الولايات المتحدة الأميركية تزيد عن ٢٠ ضعفاً.

التزمت المصارف ضوابط احترازية سواء في تسليفاتها العقارية أو في التسليفات على الأسماء. إضافة إلى إحجامها عن التداول بالمشتقات وسائر الأدوات المالية المركبة والمعقدة.

■ اجراءات تحصين المصارف اللبنانية من ارتدادات الأزمة

١. تحفيز سياسة التحويل من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية. إن تراجع السيولة بالدولار بعد الأسواق المحلية عن الاستثمار بديون وأوراق مالية صادرة من جهات خارجية ممكّن تورطها بالمخاطر. وزيادة السيولة بالليرة يعزز امكانية تمويل القطاعين العام والخاص في لبنان مما يؤمن النمو ويخفف المخاطر على القطاع المصرفي، علمًا أن نسبة "الدولرة" انخفضت إلى حدود ٦٨،٢٥ في المئة خلال الشهر الحالي وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنسبة السابقة قبل سنوات قليلة.

٢. اعتماد سياسة فوائد مستقرة وواقعية لتؤمن مدخولاً يفوق التضخم لعام ٢٠٠٩، ويحافظ على ثبات الودائع ويفوز المصارف على التسليفات المحلي إلى القطاع الخاص للتوظيف في المجالات الصناعية والإنتاجية وبشروط ميسّرة، لأن أي زيادة في نسبة التسليفات تزيد من نسبة النمو المطلوب وتقلّل الاستقرار الاجتماعي. التسليف بالليرة يخفف من المخاطر لدى القطاع المصرفي، ويعيد الدور الفاعل إلى الاقتصاد اللبناني مما يؤمن قدرة كبيرة بالتحكم بالتطورات والمستجدات الاقتصادية.

إن سياسة دعم فوائد القروض للقطاع الخاص والتسليفات في المشاريع الجديدة تزيد من حركة خلق فرص العمل تخفيفاً لانعكاسات الأزمة المالية العالمية.

٣. الاعفاء من الاحتياطي اللازم بالليرة اللبنانية لفترة معينة، مما يعزز التسليفات ويعطي المصرف المركزي قدرة أكبر على تحريك الفوائد، مما يؤدي إلى ثبات فوائد التسليف والابتعاد عن المضاربة وتشجيع المشاريع الجديدة، وتوسيع القطاعات المنتجة وتحسين الأداء الاقتصادي والمناخ الاستثماري في لبنان.

٤. التحفيز على دمج المصارف خصوصاً بعد أن تم اقرار المراسيم التطبيقية لقانون الدمج المصري واصدارها من قبل وزارة المالية، وصدر

ونمو البورصة في لبنان لا يتم إلا من خلال قانون حديث للأسوق المالية الذي يسمح بنموها إلى حدود ٢٠ مليار دولار، أي بزيادة كبيرة عن الحجم الحالي بحدود ١٠ مليار ويشأن هذا القانون أن يوزع المخاطر المالية ويشجع الاستثمار ويحفز النمو.

فالنظام المالي بحاجة إلى تحديث، لأن أغلب دول العالم بما فيها الولايات المتحدة تتجه نحو توحيد الرقابة على النظام المالي. ومن الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة هو ضعف أنظمة المخاطر وغياب الشفافية.

لقد برهن القطاع المصرفي اللبناني على قدرته على تجاوز الأزمات مهما كان حجمها، ومواجهة المخاطر الداخلية والخارجية، والمحافظة على ربحية متميزة ومناعة بفضل سيولة وافرة بجميع المقاييس توفر الائتمان المريح للاقتصاد الوطني لتبقى المصارف بمنأى عن الأزمة المالية العالمية والتي لم ينتهي انعكاساتها بعد على الاقتصاد العالمي.

إن الأزمة المالية العالمية عميقه جداً ولا تزال تتفاعل، وإن امكانية تأثر لبنان بانعكاساتها حتمية خلال السنة الحالية، كون لبنان يعتمد بشكل كبير على اقتصاده الاغترابي لاسيما الإنتشار اللبناني في دول الخليج العربي، وتقدر تلك التحويلات بحدود ٥،٥ مليار دولار سنوياً أي نحو ٢٠ في المئة من الناتج المحلي، مما يعطي فائضاً لبيزان المدفوعات بلغ رصيدها تراكمياً ٦٨٣ مليون دولار لنهاية شباط ٢٠٠٩ مقابل العجز الكبير في الميزان التجاري.

إن استمرار الأزمة وتداعياتها على اقتصادات بلدان الخليج يبقى شبح هذه الأزمة تلوح في الأفق اللبناني، من هجرات لبنانية معاكسة إلى لبنان محتملة وتراجع التحويلات وفي الاستثمارات العربية البينية.

يشكل استمرار الأزمة العالمية عقبة أمام وصول بقية المساعدات والقروض المخصصة من الدول والمؤسسات للبنان في مؤتمر باريس-٣ والبالغة ٧,٤ مليار دولار لم يصل سوى حوالي ٣,٧ مليارات دولار منها فعلياً بسبب التأخير في إقرار مشاريع القوانين الإصلاحية من ضمن التزامات الحكومة في المؤتمر.

إن استمرار أزمة الثقة في أسواق المال العالمية قد ينعكس على المصارف اللبنانية نظراً لادرتها جزء كبير من الدين العام المتباخم، وتنحصر توظيفاتها في تمويل القطاع العام والخاص داخلياً، وتمويل جزئي لمشاريع اللبنانيين خارج لبنان من رجال أعمال ومؤسسات تعمل في الخارج، في ظل عدم التوافق على الإصلاح الاقتصادي والمالي وإدارة الدين العام ورسم سياسة مالية متكاملة توقف العجز. وبالتالي المخاطر محصورة بشكل أساسي بالبيئة الإصلاحية والوضع الأمني والسياسي. لهذا المصارف اللبنانية مدعوة إلى المزيد من تعزيز وزيادة رسامتها وتعزيز احتياطاتها وأموالها الخاصة، خصوصاً بعد أن حققت النتائج الإيجابية في العام ٢٠٠٨، لأن رأس المال والأموال الخاصة وتقوية إدارة المخاطر أفضل وسيلة لمواجهة الأزمات.



لاستعادة ثقة المستثمرين بتصنيفاتها و إعادة النظر في كيفية تصنيف الأدوات المالية والقيام بتحليل أعمق لнациمة هذه الأدوات. والوعي لمخاطر المضاربات في الأسواق المالية وأسواق الأسهم والسلع. إن الاستثمار في أي من الأدوات الحالية تتطلب وجود كادرات بشرية في المصارف مؤهلة بالقيام بالتحليل العميق خصوصاً الأدوات المركبة منها.

المعرفة المباشرة بالسوق وبالمؤسسة وبأي أداة مالية يجب أن يتقدم على معيار التصنيف، كالعروض التجارية التي تعتمد على المعرفة المسبقة بالمؤسسة وقدرتها على السداد وامكاناتها المادية.

■ انعكاسات الأزمة على البورصة في لبنان وأسعار أسهم المصارف
كان للأزمة المالية العالمية ارتدادات على أداء الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، وكان التراجع والانخفاض في أسعار الشركات المدرجة لاسيما أسهم المصارف، ولم ي تعد نسبة ٢٠٪ نظراً لأن التداولات اليومية متدينة، وشهدت معظم الأسهم المتداولة تفاوتاً في الأداء.

وتقاسمت أسهم "سوليدير" والأسهم المصرفية الجمالي التداول، لأسباب تتصل بمحدودية الأوراق المالية والأسهم المصدرة من مؤسسات القطاع الخاص. ونظراً للحجم الضئيل لبورصة بيروت البالغ نحو ١٢ مليار دولار مقارنة بالأحجام الكبيرة جداً لأسواق المنطقة كالسعودية. في حين تبقى الأسهم قادرة على استعادة عافيتها عند أول تحسن في الأسواق العالمية. في الوقت الذي تراجعت قيمة البورصات العالمية، واختفت ثلاثة شروط العالمية المستمرة بها المتکلة على صعودها لدعم الاستثمار بغاية الاستثمار والاستهلاك.